متعددة الماهية وبما قررنا ظهر انه لا يتوجه ما قيل من انه لا يلزم من تركبها
من جميع الاعداد التي تحتها كونها ذا ماهيات متعددة بل اللازم من
ذلك تركبها من امور متخالفة الحقيقة كالحيوان المركب من العناصر الاربعة
المتخالفة الحقيقة وانما يلزم تعدد ماهيتها اذا كانت مركبة تارة من
خمستين بخصوصه وتارة من اربعة وستة بخصوصهما وهكذا انتهى واما
ما قيل انه لا استحالة في كون الشيء الواحد ذا ماهيات متخالفة اذا كانت
تلك الماهيات مشتملة بعضها على بعض على سبيل التبادل كما فيما نحن
فيه فبحث اخر لا يضر الشيخ المحقق كما لا يخفى **قوله** ويكون كل مرتبة من
الاعداد نوعا اخر متميزا عن سائر المراتب بخصوصية المادة فقط
لا بصورة مغايرة لموادها فيكون دخول الوحدات في العدد هو
بعينه دخول الاعداد التي تحته قيل سيجيء ان العدد ...
صورة نوعية وراء الوحدات وذلك لان الوحدات يصدق ...
انها وحدة اذ كل كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على
كثير منها على ما حققه الشارح العلامة في حواشيه على شرح التجريد وظ
ان ما يصدق عليه الوحدة لا يصدق عليه الكم لعدم دخول الوحدة
تحت الكم فلا يكون الوحدات بنفسها عددا وكما منفصلا بل لا بد
في ذلك من صورة نوعية فثبت وجوب كون كل عدد ذا صورة نوعية
انتهى خلاصته اقول وانت خبير بانه لا منافاة بين صدق الواحدة
على الوحدات وبين صدق الكم عليها لان صدق الوحدة عليها انما
هو بقيد الكثرة اعني انها واحدات كثيرة على ما حققه الشارح في حواشيه
على شرح التجريد وظ ان صدق الوحدة عليها بهذا القيد لا ينافي صدق الكم
عليها وكونها عددا وكما منفصلا بل يحققها كما لا يخفى وانما المنافي لها
كونها واحدا بقيد الوحدة وليس كذلك **قوله** ويكون هذا من خواص الكم
المنفصل اي ويكون لو كل مرتبة من مراتب الزيادة والنقصان نوعا اخر
بسبب ازدياد الاجزاء المادية ونقصانها من خواص الكم المنفصل فان مراتب
الاجزاء المقدارية التي اشتملت عليها اقسام الكم المتصل من الجسم التعليمي
والسطح والزمان والخط غير متخالفة بالماهية لما تقرر عندهم ان القسمة
الفرضية في المقادير المتصلة انما يكون الى اجزاء متساوية في الماهية
صرح بذلك الشارح العلامة في حواشي شرح التجريد في بحث العلة والمعلول
قوله ثم عدم تركب العدد من الاعداد التي تحته يعني انه لا حاجة لنا في
اجراء هذا الدليل على التقريب المذكور الى التزام كون العدد مركبا من الاعداد
... اثبات عدم كون مراتب الاعداد ذات صورة نوعية بل يكفينا
فيه كون معروض العدد مركبا مما تحته من المعدودات المعروضة لتلك
الاعداد لما يتوجه على هذا التركيب المنع المتوجه على تركب الاعداد مما
تحته فانا نعلم ببديهة ان مجموع زيد وعمرو اعني معروض الهيئة الاثنينية
الذي لا صورة نوعية له قطعا مغاير المجموع زيد وعمرو وخالد اعني معروض
الهيئة الثلثية وغير خارج عنه فيكون جزءا منه ولا يتوجه ايضا منع كون
تلك المعروضات موجودة فانه مكابرة مخالف لحكم العقل على ما سيجيء
قوله وعن مجموع **اب ج د** فلو لم يكن مجموع **ابج** موجودا
في سلسلة العلل مغاير الكل واحد واحد من الاحاد لما كان لما اختاره
بعض المحققين وجه **قوله** على ما فصلناه في بعض رسائلنا
وهو رسالته القديمة في اثبات الواجب حيث قال فيها انه يجوز ان يكون

Copyright King Saud University